### طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربي للادارة والمعرفة لـ «الحوادث»:

# انشأنا بنكاً يختص بقضايا الملكية الفكرية والاحكام القضائية ليكون مرجعا لرجال القانون

طلال ابو غزالة رجل اعمال عربي كبير يشغل رئاسة المجمع العربي للادارة والمعرفة ورئاسة مجلس ادارة مجموعة طلال ابو غزالة. ومن خلال المؤسسة التي تحمل اسمه انشأ بنكاً يختص بقضايا الملكية الفكري والاحكام التي صدرت بشأنها بحيث يكون مرجعا لرجال القانون من محامين وقضاة.

«الحوادث» التقته واجرت معه الحوار الآتي:

«الحوادث»: اختاركم امين عام الامم المتحدة عام ٢٠٠٧ كعاشر لرئيس مؤسسة «طوبال كومباكت» التابعة للمنظمة الدولية والتي تسعى لتطوير عمل مؤسسات الاعمال.. ما هي المهام الاساسية التي تقوم بها تلك المؤسسة؟

طلال ابو غزالة: تعتبر مؤسسة «الميثاق الدولي للامم المتحدة» المؤسسة الوحيدة التي يترأسها مباشرة امين عام الامم المتحدة والتي انا فيها بصفة نائب له، ومن اهم اهدافها ترسيخ ودعم كافة المبادئ التي قامت عليها الامم المتحدة، باستثناء ما له علاقة «بالسياسة» او «الامن» وغيرها من المواضيع الخلافية. كما تتناول هذه المؤسسة عبر ١٠ محاور مسؤولية الشركات تجاه المجتمع او ما يعرف «بخدمة المجتمع» و«حقوق الموظفين والعمال» في الشركات والبيئة ودور المراة، ومكافحة الفساد في الشركات وكل ما يخدم بناء مؤسسات وطنية يمكن تسميتها «بمواطن صالح». وبالتالي اقمنا في هذه المؤسسة نظاماً للعضوية يشترط ان تقدم كل شركة عضو تقريرا سنويا عن التزامها بهذه المعايير المقدرة ومنها مثلاً ان يكون ثلث الجهاز الوظيفي على الاقل من السيدات.

«الحوادث»: وضعت الامم المتحدة لمؤسسة «طوبال كومباكت» مجموعة من الاهداف من بينها مكافحة الفساد داخل شركات الاعمال.. كيف يمكن تصنيف الشركات العربية في هذا المضمار؟ وكيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة؟

طلال ابو غزالة: ان موضوع مكافحة الفساد له طرفان، وقد اعلنت مؤخرا في قمة اجتماع الميثاق بالامم المتحدة انه لا يجوز التركيز فقط على الشركة المرتشية في العالم الفقير، وان نتناسى الراشي في العالم الغني، بل انني قلت - اثناء القاء كلمتي في هذا المؤتمر - ان المرتشي مجرم مرة واحدة، اما الراشي فهو مجرم مرتين، اولهما لانه مارس الرشوة. اما المرة الثانية فلانه هو الذي افسد المرتشي بهذا الفعل. ومن اللافت للنظر ان المجتمع المتقدم قد رحب بهذه المعادلة ورأى فيها انصافا وتحديدا للمسؤوليات. وهنا نجد ان الفساد حينما يخص المسؤوليات المالية يتحول الى ظاهرة دولية، ومنطقتنا بالمناسبة ليست الاسوأ فيها، وان كنا نريدها ان تكون الافضل، والافضل عالميا. ومن هنا جاء تاسيس وانشاء المراكز في المنطقة العربية والتي كان اولها في مصر ثم في الاردن، وحديثا في سوريا، وانا فخور وسعيد بان يكون لي دور في تاسيسها.

«الحوادث»: انتم من المدافعين بشدة عن حقوق الملكية الفكرية في العالم العربي... لماذا لا يوجد في رايكم التزام بتلك الحقوق في الدول العربية؟ ولماذا هذا التراجع في احترام حقوق الملكية الفكرية؟

طلال ابو غزالة: لا يجوز ان نستمر في جلد النفس والانتقاد غير المنصف لاوضاع الملكية الفكرية في الوطن العربي، وانا قد عاصرت عملية تطوير القامة انظمة الملكية الفكرية في جميع البلاد العربية منذ ٤٠ عاما، واستطيع ان اقول انه توجد - في جميع الدول العربية دون استثناء - قوانين وتشريعات خاصة للملكية الفكرية، وكذلك توجد احكام تعطي اصحاب الحقوق حقوقها في جميع الدول العربية، كما انني ساهمت - من خلال رئاستي للمجمع العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية - في تطوير التشريعات وتقديم المشورة في كافة بلدان وطننا العربي. ومن خلال «شركة ابو غزالة» اقمنا بنكا مختصاً بامور وقضايا الملكية الفكرية والاحكام التي صدرت بشأنها، بحيث يكون مرجعا لرجال القانون من محامين وقضاة في المحاكم. ودفاعا عن مستوى الملكية الفكرية في الوطن العربي يجب ان نوضح ان وطننا هو الضحية في التعديات وليس الطرف المعتدي، اذ ان البضائع المقلدة ترد الينا من دول اخرى وتباع في اسواقنا مما يضر بمستهلكنا ومنتجنا وتاجرنا على السواء، وليس هناك اي تراجع في الاحترام بحقوق الملكية الفكرية بل على العكس هناك المزيد من الاحترام والاهتمام بها، لان ديانتنا تامر باحترام الحقوق، ثم تقليدنا وادبياتنا في المجتمع الشرقي تفرض ذلك.

«الحوادث»: ما هي الآليات التي تتضمنا لتطوير الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية في الفترة القادمة؟

طلال ابو غزالة: ربما كانت هناك عوامل يجب الاخذ بها في الفترة القادمة من اهمها الوعي باهمية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها الحافز على الانتاج والنمو من خلال تشجيعها للاستثمار في الاختراعات والابداعات، اذ انه في غياب الحماية لن يستطيع المبدعون العرب الاستثمار في كافة المجالات وان لم تكن حقوقهم محفوظة، وبالتالي فاننا بحاجة لنوعية مستمرة بان نظام حماية الملكية الفكرية هو «ضرورة وطنية» لاغراض التقدم، كما انه من الضروري وجود التشريعات العرضية والتي يجري تطويرها باستمرار، ووجود المزيد من النوعية القضائية وربما هناك ضرورة لاقامة محاكم متخصصة في مجال الملكية الفكرية بحيث يكون هناك قضاة ومحامون مختصون، وتقديم دورات وبرامج لبناء قدرات هؤلاء في هذا المجال، كما ان الانظمة الرقابية والتفتيشية والردعية تحتاج الى المزيد من الاهتمام والتطوير، فلا يجوز مثلا ان تكون العقوبة محددة بحد اقصى حسب قوانين صدرت منذ عشرات السنين بمبالغ لا تتناسب مع حجم الضرر، وبالتالي لا تشكل رادعا للحماية، اي انه في بعض الحالات يجد المخالف ان العقوبة المالية تافهة لدرجة ان الاستمرار في المخالفة لا يكون منه اي ضرر، كما ان الاجراءات التفتيشية اللازمة لتطبيق القوانين تحتاج الى المزيد من التطوير، ونحن نعمل مع العديد من الدول العربية على اقامة اتفاقيات تعاون مع اجهزة الجمارك لمساعدتها في تطوير اجراءات ضبط المنتجات التي تتعدى على الحقوق. اما فيما يتعلق بالعلامات التجارية فقد اقمنا ايضا «بنك معلومات» يشتمل على اكثر من مليون علامة مسجلة في المنطقة العربية بحيث يمكن الكترونيا تحديد اي تعد عليها، وهذا يساعد على تحديد العلامات المتعدية كما اقمنا نظام مقارنة العلامات الكترونيا حسب التعاريف الدولية حتى يسهل على متخذي القرار تحديد التعديات، وعلى المبدعين الجدد اختيار شعارات وعلامات تجارية تكون جديدة وغير متعدية على غيرها.

«الحوادث»: تعتبر «شركة ابو غزالة للملكية الفكرية» الشركة الاكبر في العالم في مجالها... كيف امكنكم تحقيق تلك المعادلة؟

طلال ابو غزالة: انا اؤمن تماما بقدرة الانسان العربي، ولا اشعر باي عقدة تجاه اي مجتمع متقدم، ولقد اسسنا هذه الشركة عام ١٩٧٢، واخذنا قراراً بان تكون شركة ملكية فكرية في «اهدافها» ولكنها شركة تقنية معلومات في «اسلوبها»، اي اننا استعملنا احدث الحلول الالكترونية التي صممناها داخليا في مجموعتنا من خلال «شركة ابو غزالة لتقنية المعلومات» بحيث تفوقنا على جميع الشركات العاملة في العالم من حيث استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات في ادارة نشاط واغراض الشركة، فقد صممنا - مثلا - نظاما الكترونيا يعتبر وحيدا من نوعه في العالم، وهو يتيح لعملائنا الذين يزيد عددهم على ٥٠ الف شركة والذين يعملون مع مكاتبنا وعددها ٧٠ مكتباً في العالم، وهذا يشمل كافة الدول العربية ويمتد من شنغهاي الى موسكو مونتريال الى نيوزلندي وغيرها، وهذا النظام يتيح لاي شركة متعاملة معنا في العالم ان يدخل على موقعنا من خلال الـPassword وان يسمح له بالاضطلاع على ملفه الخاص لدينا، فالشركة التي طالبت منا مثلا تسجيل علامة او اختراع من شيكاغو لا تحتاج ان ترسل لنا برقية او رسالة او بريدا الكترونيا لتسال اين وصلت معاملاتها في التسجيل، بل هي تدخل مباشرة على ملفها لدينا الكترونيا وتطلع على ما تريده من معلومات من انجازنا للمهمة وتتعامل ايضا مع الموقع الكترونيا بان تضيف اليه اي معلومات او طلبات جديدة.

«الحوادث»: حيث انكم شركة مهتمة بمجتمع المعرفة بكل مكوناته... من اين جاء اهتمامكم بالمؤتمر التاسيسي لمبادرة مجتمع المعرفة الافرو- اسيوي الذي عقد في القاهرة مؤخراً؟

طلال ابو غزالة: جاءتنا فكرة تاسيس شبكة افرو- اسيوية تجمع وتقيم قنوات اتصال بين كافة اعضاء

طلال ابو غزالة تتزينة ماجدة برسوم. لديها بنك معلومات يشتمل على اكثر من مليون علامة مسجلة في المنطقة العربية

المجتمع في الدول الغربية والاسيوية بهدف تطوير استخداماتها لتقنية المعلومات والاتصالات لاغراض التنمية والتقدم في ظل السياسات الحكومية السارية. وحيث ان هذا الهدف يتفق تماما مع توجيهات «مجموعة طلال ابو غزالة» وكذلك توجيهات المجتمع العربي للادارة والمعرفة، الذي اترأسه، والذي يوجد مقره القانوني في نيويورك بالولايات المتحدة، فقد التقت رغبتنا في هذا المجال مع رغبة منظمة تضامن الشعوب الافروآسيوية ومقرها القاهرة، والتي تقود هذه المبادرة بالاشتراك مع مجموعتنا، والمجمع العربي، وقد شارك في المؤتمر خبراء من الدول الافريقية والاسيوية للتشاور في محاور مختلفة شملت اقامة البيئة التمكينية وبناء القدرات والحلول التقنية، واقامة قنوات الاتصال والتبادل بين المجتمعات الافروآسيوية.

«الحوادث»: حدثونا على موقعكم الالكتروني اعدادا كثيرة لمجموعة «طلال ابو غزالة».. هل لدينا ان نعرف اعمالها؟

طلال ابو غزالة: نعمل في مجالات عديدة تشمل مراجعة الحسابات والملكية الفكرية والخدمات القانونية وتقنية المعلومات والتدريب والتعليم والاستشارات المالية والادارية وتقييم الموجودات المادية والمعنوية، وتاسيس الشركات والترجمة وغيرها الا ان سجل ذلك يمكن تلخيصه باننا مؤسسة لبناء القدرات كما هو معلن على موقعنا في سبيل خدمة الاقتصاد العربي وبالتالي فان كل ما نمارسه من نشاط يصب في تطوير القدرات من خلال تطوير الانظمة والاجراءات والسياسات الاقتصادية وتاهيل الكفاءات من خلال الشهادات المهنية والتعليم المستمر والتدريب المهني.

«الحوادث»: معروف ان مجموعتكم مهتمة بالتعليم.. فما هي جهودكم في هذا المجال؟

طلال ابو غزالة: ان مؤتمرات القمة العربية دائما كانت تشتكو من عدم وجود آليات للرقابة على التعليم واعتماد مستواه، وقد اتيحت لي فرصة تبادل الراي حول هذا الموضوع مع امين عام جامعة الدول العربية، وقمنا مؤخرا بالتعاون مع الجامعة العربية وبتوجيه من الامين العام بانشاء «الشبكة العربية لفحص الجودة والشهادات العلمية» كمنظمة اقليمية عربية سجلناها في بروكسل العام الماضي حيث مقر الاتحاد الاوروبي لتكون على تواصل مع منظمات اعتماد التعليم في اوروبا والعالم، وقد انتخبنا كفريق مشرف برئاسة عمرو موسى القطرية ورئاستي التنفيذية وامين عام اتحاد الجامعات العربية نائبا للرئيس، وقد توصلنا خلال فترة قياسية الى توقيع اتفاقيات تعاون مع العديد من الشبكات العالمية بما فيها مجلس الاعتماد البريطاني ومجالس اعتماد اوروبية واسترالية وغيرها للتعاون معها لاستخدام التقنيات المتوفرة حاليا وتطويرها بما يتناسب مع احتياجاتنا العربية، انطلاقا من مبدا «ان ما لا يمكن قياسه لا يمكن ادارته»... فنحن نريد ان نساعد الجامعات والمؤسسات التعليمية في الوطن العربي على انشاء انظمة لقياس الجودة بهدف تحسينها، وبالتالي الحصول على الاعتماد لشهاداتها وبرامجها.

«الحوادث»: ما هي في تقديركم الآثار المتوقعة.. للازمة الاقتصادية والمالية العالمية على الاقتصادات العربية بصفة عامة؟

طلال ابو غزالة: ان ما يمر به العالم في رايي، «ليس ازمة، بل هو اكثر من ذلك، وغير ذلك، بمعنى انها مرحلة تحول جذري في الانظمة المالية والسياسات الاقتصادية والنقدية وكذلك في التكتلات والقوى الاقتصادية، وانه سينتج عن هذا التحول مخاض صعب جدا بالنسبة للعالم المتقدم بداية وبقية العالم بدرجات متفاوتة، حسب ارتباطها بالعالم المتقدم، وفي مقدمته اميركا، والتي ضد التغيير الذي سيتطلب تغييرا في المفاهيم الاجتماعية، وان نظام راس المال الحر المطلق سيتحول الى راس مال الدولة اي «اسس المال المراقب» من قبل الدولة، والذي يخضع لسياسات تضعها الدولة، وبطبيعة الحال، ارى الدول المتقدمة تتحول الى النظم المطبقة في بلادنا العربية بدلا ما كانت تنادي به بضرورة اطلاق العنان للاقتصاد الحر بعيدا عن رقابة الدولة، كما نتذكر من الصيحة التي اطلقها بوش في زيارته الاخيرة لشرم الشيخ في لقاء دافوس حيث طالب باصرار ان ترفع الدول العربية يدها عن الاقتصاد وتترك لقطاع الاعمال الحرية المطلقة دون اي رقابة، وشكر الله ان هذه الدعوة لم تجد لها اذانا مصغية، وبالتالي لم يصب اقتصادنا الاساسي في مصر والدول العربية بالصعوبات التي يواجهها وستزداد الدول العربية في مواجهتها على مدى ١٠ سنوات، فنحن لسنا امام ازمة سيولة او عقار او ازمة رهونات ولا ازمة افلاس شركات ولكننا امام مشكلة حجمها ربع كوادريليون، تلك هي مشكلة ما يعرف بالمستقات اي الاوراق المالية التي وصفها اغنى رجل في العالم «warren Buffet» الاميركي الاصل بانها اوراق مالية «من لا شيء الى لا شيء في لا شيء»... والتي تشكل اكبر عملية احتيال في تاريخ البشرية. اما بالنسبة للمنطقة العربية فانها ستتضرر بدرجات متفاوتة حسب مدى اعتمادها وتورطها في سوق المال الاميركي والاوروبي، اما اساسيات الاقتصاد العربي فهي سليمة، واريد ان اميز بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد الهامشي او ما يسمى «غير الحقيقي» والمقصود به «سوق الاسهم والاوراق المالية»، ذلك ان التداولات في سوق الاوراق المالية لا تضيف شيئا الى الاقتصاد الوطني وضررها هو على المتعاملين فيها وفيما بينهم، وليس هناك من شك باننا سنشاهد كبول عربية من خلال ما يزعمون انه تحول اقتصادي في الدول المتقدمة سيؤدي الى الانتقال من الركود الى الكساد ومن غلاء الاسعار الى كساد المبيعات وبالتالي فان الصناعات التي تعتمد على التصدير الى الدول الاوروبية والاميركية لا بد ان تتاثر بهذا الكساد نظرا لانخفاض الطلب على السلع والخدمات.

كما ان اثار التحولات الاقتصادية العالمية ستكون نتيجتها قيام تكتلات اقتصادية جديدة وقيام تكتل متعددة كبرى مما يجعل هذا العالم متعدد التكتلات الاقتصادية ومتعدد العملات الرئيسية، ومتعدد مراكز المال، ومتعدد المنظمات العالمية، بدلا من ارتباطها كلها كما هو حتى الآن بمركز واحد هو بطبيعة الحال «اميركا»، وانا لا ازعم ان اميركا لن تكون دولة هامة بل اسرق من رئيس البنك الدولي السابق Wolffson . عند بداية الازمة المالية . قوله «ان مجموعة السبعة الكبار بعد ١٠ سنوات لن تكون هكذا»...

ان العالم متجه الى القطاب متعددة اقتصادية تعتبر الصين ابرزها وكذلك روسيا والهند اضافة الى البرازيل وبدا يشار اليها بمجموعة «Brick» التي تعني البرازيل . روسيا . الهند . الصين وكوريا.

هناك عالم جديد سيتكون له قائمة وسيتكون له اثار في اضعاف عنجهية هذا العدو الاسرائيلي المستندة الى «اوحدية» هذا العالم والى الدعم المطلق الذي لن يكون ممكنا بهذه القوة اقتصاديا. وليس ادل على ذلك ان اقتصاد العدو يعتمد في صادراته على الاسواق الغربية والتي بنتيجة الكساد لن تكون اسواقا له، لذلك انا انظر الى مستقبل نعود فيه موازين القوة الاقتصادية في المرجعية الى انها الطبيعية والمنطقية وفي مقدمتها «اقتصاد مصر» الذي يجب ان يكون الاقتصاد الاكبر والاهم في المنطقة استنادا الى اسس ومعايير بدلا من ان يكون اقتصاد الاحتلال هو الاكبر بسبب الدعم وبسبب استناده الى المقويات المصطنعة التي يتلقاها وبسبب سيطرته على موارد الثروة في فلسطين كلها، ومن ثم نحن ايضا مقبلون على تغير «جيو اقتصادي» في منطقتنا سيعيد اليها دورها القيادي وفي مقدمتها مصر.

«الحوادث»: من المعروف تعدد مناصبك في الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية.. كيف تستطيع تصنيفك؟

طلال ابو غزالة: ان وجودي في كافة المنظمات والهيئات الدولية هو باسم مؤسستي المهنية وليست ممثلا عن اي دولة ولا اية جنسية، فانا اصر دائما على انني «عربي» الجنسية والروح والهوية.■

مكتب القاهرة ـ ماجدة برسوم